# التشكيك في نسبة الجامع الصحيح بصورته الحالية للإمام البخاري

مؤلف: **مجموعة مؤلفين**

مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**

لتاريخ: **31/10/2020**

**نص السؤال**

التشكيك في نسبة الجامع الصحيح بصورته الحالية للإمام البخاري

**الجواب التفصيلي**

ي(*)

هة:

سه.

حبه.

هة:

1) لا ينكر أي منصف أن يكون البخاري هو مؤلف "الجامع الصحيح" لثبوت ذلك عقلا ونقلا؛ إذ إنه بعد تنقيحه وتهذيبه عرضه على ثلاثة من كبار علماء الحديث فاستحسنوه، وقدحدث به كثيرا من تلامذته فنقلوه عن

2) إن طريقة تصنيف كتاب "الجامع الصحيح" تشير إلى أنه من تأليف الإمام البخاري؛ فقد حرص البخاري على أن يخرج كتابه بهذا الترتيب والتبويب؛ حيث راعى فيه الدقة والتحري والتشدد في قبول الأحاديث،

3) إن ما استدل به مثيرو الشبهة لم يقع من الإمام البخاري سهوا، وإنما كان لفقه خاص به؛ لأن مقصوده ليس مقتصرا على سرد الأحاديث فقط؛ بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها من خلال

يل:

قلا:

لينا.

حة ([1]).

يره.

ات"([2])، وصنف الشيء أي: ميز بعضه عن بعض، فالبخاري نقح كتابه وهذبه وراجعه ثلاث مرات، فكيف نقول إن كتابه لم يكتمل في صورته النهائية إلا بعد موته؟!

لته([3]).

وقال الحافظ ابن كثير: "وكتاب البخاري الصحيح يستسقى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام"([4]).

ين([5]).

هله.

يح([6]).

لى"([7]).

ري"([8]).

ركه"([9]).

ومن ثم، فالقول بأن أحدا من النساخ أو التلاميذ تصرف في صحيح البخاري بعد موت صاحبه أي تصرف، هو قول ممتنع عقلا؛ إذ ليس من الممكن أن يسمع الإمام البخاري صحيحه الجامع لآلاف التلاميذ بعد أن عر

ه؟!

ه؟!

ية؟!([10]).

ري:

ين:

يث.

مها([11]).

لذا كان لهذا الترتيب الذي جاء به كتاب الصحيح مناسبة ذكرها ابن حجر في "الفتح"، فقال: قال شيخ الإسلام أبو حفص عمر البلقيني: "بدأ البخاري بقوله كيف بدأ الوحي ولم يقل كتاب بدء الوح

مها"([12])، وهكذا بين رحمه الله لماذا اختار البخاري هذه الطريقة في الترتيب، إذ لم تكن من قبيل الصدفة؛ وإنما كانت لغرض حكيم في نفسه.

وعلى أية حال، فإن هذه التراجم كلها تدور حول معاملة العبد مع الخالق، وبعدها معاملة العبد مع الخلق، فقال: كتاب البيوع، وذكر تراجم بيوع الأعيان، ثم بيع دين على وجه مخصوص وهو السلم، وكذا البيع يقع

منه([14]).

ات([15]).

يح"([16]).

ي؟!

يح":

لك.

وه"([17]).

نة.

وهاهو الحافظ ابن حجر يوضح الإشكالات التي أثيرت حول تراجمه ومناسبة الترجمة لحديث الباب، وتوهيم من وهم البخاري في كثير من الأحيان، وذلك من خلال بيان فقه البخاري في تراجمه الذي اشتهر من

ني"([18])

ن([20]).

ائل:

أعيا فحول العلم حل رموز ما

**رار([21])**

**جد"([22]).**

**وعليه، فإن القول بأنه يقع في كثير من أبواب صحيح البخاري الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها حديث واحد، وفي بعضها آية من كتاب الله تعالى، وبعضها لا شيء فيه ألبتة، هو قول حق أريد به باطل، وهو الزعم ب**

**ريبا"([23]).**

**هيا.**

**ته؟!**

**نى.**

مة:

- **مما لا شك فيه أن كتاب "الجامع الصحيح" بصورته النهائية من تأليف البخاري لا غيره، ولا ينكر هذا إلا جاهل بعلم السنة ورجالها، ومن الأدلة على ذلك أن البخاري بعدما هذب كتابه ونقحه عرضه على الأئمة ا**
- **لقد أكد البخاري نفسه أنه أتم صحيحه قبل موته وهذبه أكثر من مرة فقال رحمه الله: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات" فكيف نقول: إن كتابه لم يكتمل في صورته النهائية إلا بعد موته وقد راجعه في التصني**
- **اشتهر بين أهل العلم أن البخاري لم يمت إلا بعد أن حدث بصحيحه كثيرا من تلامذته، وأنهم تسابقوا في كتابة أصله؛ حتى وصل إلينا كما تركه، وليس أدل على تنقيحه وتهذيبه له من قوله: "جمعت كتابي هذا**
- **إن الكلام عن طريقة ترتيب أبواب الكتاب وكتبه يؤكد أن الغرض الأساسي من تصنيف "الجامع الصحيح"، هو انتخاب جملة من الأحاديث التي أجمع عليها المحدثون في فروع الإسلام المختلفة، وكذلك استنباط**
- **إن مثيري الشبهة قد غفلوا عن المقاصد الدقيقة، والفوائد الجمة التي ضمنها الإمام البخاري تراجم كتابه، فتوهموا وظنوا أنه ترك الكتاب بلا تبييض، لكنه لما كان يترجم لأبواب ولا يذكر فيها أحاديث، يريد أن**

## المراجع


1. وت، ط1، 1429هـ/ 2008م. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2005م.
2. [1] هرة، ط1، 1407هـ/ 1986م، ص514.
3. [2] وت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (12/ 403).
4. [3] ط1، 1426هـ/ 2006م، ص77.
5. [4]. البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، 2004م، (6/ 82).
6. [5] هرة، ط1، 1428هـ/ 2007م، ص61 بتصرف.
7. [6] وت، ط1، 1413هـ/ 1992م، (24/ 461).
8. [7] وت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (12/ 404، 405).
9. [8] وت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (12/ 469).
10. [9] هرة، ط2، 1428هـ/ 2007م، ص255.
11. [10] القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص10.
12. [11] القاهرة، ط1، 1426هـ/ 2006م، ص85.
13. [12] القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص494.
14. [13] القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص494 بتصرف.
15. [14] القاهرة، ط1، 1426هـ/ 2006م، ص87.
16. [15] بيروت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (12/ 403).
17. [16] القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص513.
18. [17] القاهرة، ط1، 1426هـ/ 2006م، ص167 بتصرف.
19. [18] القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص16.
20. [19] القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص15.
21. [20]. من جهود الأمة في حفظ السنة، د. أحمد حسين محمد إبراهيم، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، 1419هـ/ 1999م، ص221 بتصرف.
22. [21]. الإمام البخاري وصحيح الجامع، عبد الرحيم، القاهرة، ط1، 1426هـ/ 2006م، ص105.
23. [22] القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص16.
24. [23] القاهرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص10.